

الخلافت الشيعية-الشيعة عنوان الحرب القادمة في العراق

مصلحة إيران في بقاء الأمور على حالها في بغداد، وتريد إقناع الصدر بالتعايش مع عبدالمهدي



يعيش رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي وضعا مشابها للذي عايشه سلفه حيدر العبادي على مستوى تأثير الخلافت الشيعية على الحكومة وسلطة الحشد الشعبي والمليشيات التابعة لإيران، كما تأثرت العلاقات بين إيران والولايات المتحدة وبقية دول المنطقة. ويرى الخبراء في استمرار هذه الأزمة حتى بعد تغيير الحكومة نذير صراع جديد قد يشهده العراق وسيكون هذه المرة بين الفصائل الشيعية في ما بينها، وقد يتحول إلى حرب أهلية بين المليشيات الموالية للدولة العراقية والمليشيات العراقية الموالية لإيران، والتي تبدو اليوم في غنى عن مثل هذا الصدام.

بغداد - عندما ظهر داعش في العراق سنة 2014 ملاً فراغاً سياسياً وايدولوجياً. استغل هذا التنظيم مشاعر السخط الذين يشعرون بالتهمة إضافة إلى النكمة على الفساد وعجز حكومة بغداد. لا تزال هذه المشاعر حاضرة لكن من غير المحتمل أن يحشد العراقيون السنة قواهم للمستقبل المنظور بعد أن أنهكتهم الحروب ضد داعش والقاعدة والصراع الداخلي مع المليشيات الشيعية والحكومات الموالية لإيران.

لكن، بدلاً من ذلك من المرجح أن يشهد العراق حرجاً أهلية جديدة أفرادها هذه المرة الفصائل الشيعية-الشيعية التي صعدت خلافاتها القديمة على السطح بعد أن انتهى السبب الذي كان يجمعها برحيل تنظيم داعش.

العراق يشهد خلافت غير مسبوق بين قادة قوات الحشد الشعبي وأخرى بين سياسيين موالين لإيران، ما يهدد استقرار البلاد ومستقبل رئيس الوزراء

وقال الصدر الأسبوع الماضي في تغريدة على تويتر إن العراق يتحول من دولة "القانون" إلى دولة "الشغب". وبعد أيام قليلة، ظهر الصدر في صور خلال زيارة غير معلنة قام بها إلى إيران التي تلعب دوراً رئيسياً على الساحة السياسية العراقية.

ويقول الشمري بهذا الخصوص، إنه من المحتمل أن يكون الصدر قصد إيران ليستكني من الحشد الشعبي أو للحصول على المزيد من الدعم، بما في ذلك الرأي حول رئيس الوزراء القادم في حال سحب الثقة من الحكومة الحالية.

ويضيف "الصدر ما زال هو الراعي الأكبر للحكومة لكن إذا لم تحزن الحكومة تقدماً على صعيد حل المشاكل، سيقدّم الصدر على الأرجح على سيناريو التظاهرات ونرى بوادر ذلك"، في إشارة إلى التظاهرات التي قام بها أنصار الصدر في 2016 و2017 للمطالبة بالإصلاح، والتي وضعت الحكومات في وضع صعب. وفي مؤشر لما يمكن أن

ويعيش العراق وضعا سياسياً هشاً، ويشهد موجة خلافت غير مسبوق بين قادة قوات الحشد الشعبي وأخرى بين سياسيين موالين إجمالاً لإيران، ما يهدد استقرار البلاد ومستقبل رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي، الذي لم يمر على حكمته سوى 11 شهراً، والذي يستمد نفوذه من تعايش قائمته سائرتهن التي يدعمها رجل الدين الشيعي البارز مقتدى الصدر، وتحالف الفتح، الممثل السياسي لقوات الحشد الشعبي، داخلها وداخل البرلمان.

لكن، التصدعات التي ظهرت، منذ سنوات، وأثرت في حكومة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، كبرت

نظرات تعكس ماينتظر العراق من صراع

للحشد الشعبي بتشكيل قوة جوية خاصة به، الأمر الذي قوبل بنفي من مكتب الحشد. ويقول منصور إن "المرحلة الأولى" التي يختلف فيها القادة علناً وبهذا الشكل.

يواجه عبدالمهدي جملة من التحديات من أجل دفع حكومته إلى مرحلة ما بعد ميلادها الأول. ويهدد نواب البرلمان باستدعاء وزراء لعدم إحراز تقدم في الخدمات وتوفير فرص العمل ومكافحة الفساد. ويرى منصور أن "إقالة رئيس الوزراء ستؤدي إلى زعزعة الاستقرار، فذلك لم يحدث أبداً" من قبل.

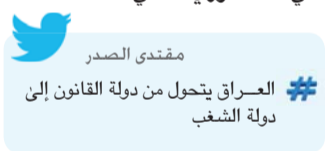
وترى رندا سليم، الباحثة في معهد الشرق الأوسط، أن تزايد الضربات على الحشد الشعبي سيعقد جهود بغداد في موازنة علاقاتها مع طهران وواشنطن. وبالتالي، قد تكون إيران سبب بقاء عبدالمهدي في منصبه. وتشير سليم إلى أن "إيران تريد أن تبقى الأمور كما هي في بغداد اليوم، وتريد إقناع الصدر بالتعايش مع عبدالمهدي حالياً".

الحشد في التحول إلى مؤسسة عراقية، بعد (انتهاء) تنظيم الدولة الإسلامية". ويقول منصور "الجبهة جفت الآن، لم تعد الفصائل قادرة على تحقيق موارد وأصبحت تتنافس الآن مع بعضها البعض من أجل المناصب السياسية".

زعزعة الاستقرار

كشفت الضربات الجوية التي اتهمت بها إسرائيل خلال الصيف عن خلاف آخر بين القائد الرسمي للحشد فالح الفياض ونائبه أبو مهدي المهندس، المقرب بشكل كبير من إيران، ويعتقد بأنه صاحب السلطة الحقيقية على الحشد الشعبي. واتهم المهندس واشنطن وإسرائيل بالوقوف وراء تلك الضربات، لكن الفياض اعتبر أن الاتهام لا يعكس الموقف الرسمي للحشد الشعبي. وبعد أسابيع قليلة، كشفت وثيقة تحمل توقيع المهندس تخويلاً يسمح

لجمهورية الإسلامية علي خامنئي، والداعمين للمرجع الشيعي في العراق آية الله علي السيستاني. وقبل أن تتحد إثر فتوى السيستاني، وصلت الخلافات بين المليشيات الشيعية بعد سقوط نظام صدام حسين إلى حد خوض فيلق بدر، أقدم ميليشيا في العراق، (تكوّن في الثمانينات في إيران) معارك دامية مع مقتدى الصدر الذي كان معارضاً للغرب وجيش المهدي الموالي له. وقد تمت تصفية جيش المهدي في معركة صولة الفرسان، في البصرة، التي قادها نوري المالكي.



ويوضح ريناد منصور أن "هناك غموضاً الآن وهشاشة أكثر، وأن العامل الأكبر لذلك هو التحدي الذي يواجهه

يحدث، قدم وزير الصحة علاء العلوان المدعوم من الصدر، استقالته الأحد، مبرر الفساد الإداري.

غامض وهش

تزايد نفوذ الأحزاب الشيعية بعد الإطاحة بنظام صدام حسين إثر الهجوم على العراق الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003. وهيمنت على المناصب الحكومية المهمة والمؤسسات الأمنية في البلاد منذ سنة 2003.

وتشكلت قوات الحشد الشعبي بفتوى أطلقها المرجع الشيعي علي السيستاني عام 2014 بهدف محاربة تنظيم الدولة الإسلامية الذي اجتاحت وسيطر على ثلث مساحة البلاد آنذاك، قبل أن يتم دحره نهاية عام 2017.

ويقول الباحث في مركز تشاتام هاوس البريطاني ريناد منصور عن السياسيين، إنهم منقسمون منذ سنوات بين موالين لإيران والمرشد الأعلى

السلطة في الجزائر تورط نفسها: الإصرار على الانتخابات يرفع ضغط الشارع

قرار تنظيم الانتخابات الرئاسية على عجل يعطي نفساً جديداً للحركة الاحتجاجية

وكان سبب إلغاء الانتخابات الأولى في يوليو غياب المرشحين كما كان أعلن المجلس الدستوري، أعلى هيئة قضائية في البلاد. ولحد الساعة لم تعلن أي شخصية بارزة رغبتها في الترشح بل منهم من عبر عن معارضته لإجراء الانتخابات.

بينما بدأ رئيس الحكومة الأسبق علي بن فليس منافس بوتفليقة في انتخابات 2004 و2014، منفتحاً على دخول السباق. واعتبر حزبه طلائع الحريات، في بيان الإثنين، أن "الشروط المؤسساتية والقانونية لإجراء اقتراع رئاسي شفاف وصحيح وغير مطعون فيه، قد تحققت عموماً" بعد إنشاء السلطة المستقلة وتعديل قانون الانتخابات.

يقص هو "توفير الشروط السياسية الملائمة وخلق المناخ الهادئ" ومن ذلك "رحيل الجهاز التنفيذي الحالي المرفوض شعبياً واستبداله بحكومة كفءة وطنية ذات مصداقية وتحظى بالاحترام" وهو نفس ما يطالب به الحراك.

وحتى إن تمكنت السلطة من تنظيم الانتخابات متحدياً المعارضة فإنها قد تصطدم بحاجز آخر هو عزوف الناخبين خاصة في بلد معروف بضعف نسب المشاركة في مختلف عمليات الاقتراع. حتى أن رشيد تلمساني توقع أن "تكون نسبة المشاركة الأضعف في تاريخ الجزائر".

التظاهرات التي بدأت بمعارضة ترشح بوتفليقة لولاية خامسة وهي الآن بوتفليقة في 2 أبريل تحت ضغط الحركة الاحتجاجية غير المسبوقة.

ولكن بالنسبة لعثمان معزوز، المتحدث باسم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية العلماني المعارض، فإن "رغبته في المرور بقوة لن يكون لها أي تأثير إيجابي لدى الملايين من الجزائريين الذين يواصلون التظاهر في الشارع" منذ 22 فبراير.

منذ أسبوع بدأت السلطة الانتقالية سباقاً مع الزمن من أجل احترام الأجدنة التي وضعاها قائد صالح، عندما طلب أن يتم تحديد تاريخ الانتخابات الرئاسية في 15 سبتمبر. قام البرلمان بالتصويت والمصادقة على قانون إنشاء السلطة المستقلة للانتخابات وتعديل قانون الانتخابات خلال فترة قياسية. لكن هذه الإجراءات التي يفترض أن تضمن شفافية الانتخابات لم تنجح في تهدئة المعارضة القوية متمثلة في الحركة الاحتجاجية المطالبة بمؤسسات انتقالية تضطلع بدور تنظيم الانتخابات. أكد ذلك قاسي تانسوت، منسق اللجنة الوطنية من أجل إطلاق سراح المعتقلين، قائلًا "نرفض هذه الانتخابات في الظروف الحالية. لا يمكن أن نسير ضد الإرادة الشعبية".

أشعث هذه اللجنة نهاية شهر أغسطس للمطالبة بإطلاق سراح "المعتقلين السياسيين" الموقوفين خلال

تجاهل الرئيس الانتقالي عبدالقادر بن صالح لهم، حين دعا، مساء الأحد، الجزائريين إلى "صناعة تاريخ بلادهم والمساهمة جماعياً في حسن اختيار رئيسهم الجديد". كان هذا الإعلان منتظراً بعدما انحاز إلى هذا الخيار رئيس أركان

ويطالب المحتجون برحيل كل رموز النظام الذي حكم البلاد منذ الاستقلال (1962) قبل أي انتخابات. ويسبق أن أفضل المحتجون الانتخابات التي كانت مقررة في 4 يوليو. ويصرون على تكرار السيناريو. ومما يزيد من حماسهم

الجزائر - قرّرت سلطات الجزائر أن تمضي بقوة في طريق إجراء الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر مثلما أرادت قيادة الجيش، وهو رهان محفوف بالمخاطر يمكن أن يتعثر أمام تعنت حركة الاحتجاج التي تحافظ على زخمها.



الشباب مصرون على تغيير شكل الحكم الذي ظل منذ فترة طويلة هو القاعدة الأساسية في الجزائر